الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم ثلاثاء

2025\09\16

العدد 261

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد tomahamid69@yahoo.com WP-IRAQ.COM

إسرائيل «نجمة» الإرهاب «الحميد» في العالم الحر!

(على هامش الهجوم الإسرائيلي على قطر)

في يوم الثلاثاء، (١٠ سبتمبر ٢٠٢٥)، قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية بقصف عدة مبانٍ في الدوحة، عاصمة قطر. وذكرت وكالات الأنباء الإسرائيلية، نقلاً عن مسؤولين في هذا البلد، أن ١٠ طائرات حربية إسرائيلية أطلقت ١٠ قنابل على مبانٍ سكنية يُعتقد أن قادة حماس يقيمون فيها، بهدف القضاء على الوفد المفاوض التابع لحركة حماس.

وقد صرّح الجيش الإسرائيلي بأن هدف الهجوم هو القضاء على قيادة حماس، وأعلن أن الحكومة الأمريكية كانت على علم مسبق بالهجوم. وقد أعلن مكتب نتنياهو ومسؤولون إسرائيليون مختلفون تبنيهم الكامل للهجوم ودافعوا عنه. من جهتها، أدانت الحكومة القطرية هذا الهجوم واعتبرته انتهاكًا سافرًا لجميع المعايير والقوانين الدولية، ووصفت هذه الأعمال بأنها غير مقبولة على الإطلاق.

وأفادت التقارير أن الهجمات أسفرت عن مقتل ٦ أشخاص، من بينهم نجل أحد قادة حماس وضابط أمن قطري، بالإضافة إلى إصابة عدد آخر. وقالت وكالات الأنباء إن الوفد المفاوض التابع لحماس نجا من الهجوم.

وبحسب وسائل إعلام مختلفة، وقع الهجوم الإسرائيلي بينما كانت قيادة حماس متواجدة في الدوحة لدراسة خطة ترامب بشأن «إنهاء الحرب في غزة» وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والتفاوض مع إسرائيل. وكان ترامب قد أعلن سابقًا أن الحكومة الإسرائيلية وافقت على خطته، وحذر من أن عدم موافقة قيادة حماس ستكون له عواقب وخيمة عليها.ومع ذلك، قامت إسرائيل، بعلم مسبق من الحكومة الأمريكية، بقصف عدة مبانٍ في الدوحة بهدف اغتيال وفد حماس. ويأتي هذا الهجوم في بلد لعب دور المضيف والوسيط في عدة جولات من المفاوضات بين حماس وإسرائيل.

وعقب هذا الهجوم، الذي يبدو أنه لم يحقق أهدافه، عبّر ترامب بلا خجل عن «أسفه» لأن الهجوم وقع على الأراضي القطرية، وانطلقت سيل من بيانات «الإدانة» والدعوات إلى «ضبط النفس من الجانبين» من قبل رؤساء حكومات عدة دول، وهو ما يحدث دائمًا بعد كل هجوم أو اغتيال أو مذبحة أو قصف إسرائيلي. إدانات منافقة لم تتضمن في الماضي، ولا الآن، أي خطوة عملية أو ضغط جدي على إسرائيل لإنهاء جرائمها وعملياتها الإرهابية.

الهجوم الإسرائيلي على الدوحة، حيث تقع أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة وتخضع أجواؤها بالكامل للسيطرة الأمريكية، لا يترك أدنى شك في أن العملية تم تنفيذها بموافقة حكومة ترامب. كما قامت إسرائيل في (١ أغسطس ٢٠٢٤) باغتيال إسماعيل هنية، القائد السياسي لحماس والمفاوض الرئيسي لها، في طهران، مع حارسه الشخصي. وفي (١٢ يونيو ٢٠٢٥)، وبالتزامن مع مفاوضات أمريكية إيرانية، شنت إسرائيل هجومًا واسعًا على إيران استمر ١٢ يومًا.

إن الهجوم الإسرائيلي على الدوحة ومحاولة اغتيال الوفد المفاوض لحماس أثبتا مرة أخرى للعالم أن إسرائيل، ما دامت تحظى بالدعم الكامل من الحكومات الغربية بكامل إمكاناتها المالية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية، ستواصل الحرب والجرائم والإرهاب والاحتلال بلا هوادة.

إن هذا العمل الإسرائيلي ومحاولة اغتيال الوفد المفاوض، إضافة إلى كونه انتهاكًا صارخًا لجميع المعايير والاتفاقيات الدولية، واعتداءً على سيادة قطر وسلامة أراضيها، يكشف عن الطبيعة الإجرامية لدولة تجاوزت كل حدود الإرهاب المعروف.

إنها دولة تتمتع بحصانة كاملة رغم ارتكابها جرائم إرهابية، ومجازر جماعية، وتطهير عرقي، وجرائم حرب في فلسطين، واعتداءات واحتلالات في دول أخرى، وعمليات اغتيال إرهابية لا تُحصى. بل إنها لا تزال تتلقى دعمًا شاملًا عسكريًا، واستخباراتيًا، وسياسيًا... من الدول «الديمقراطية» الغربية مثل أمريكا، وبريطانيا، وألمانيا، وغيرها.

لقد فاقت إسرائيل في إرهابها وجرائمها الجماعية، بما فيها الإبادة الجماعية وسفك دماء عشرات

التتمة ص ٣

بيان الجبهة العمالية الموحّدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني

دولة إسرائيل النازية تنتقم من الاعتراف بالدولة الفلسطينية

شنت دولة إسرائيل النازية هجوماً برياً جديداً اليوم المصادف ١٦ أيلول ٢٠٢٥ على مدينة غزة، استكمالاً لما بدأته من إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني منذ ما يقارب ٢٣ شهراً، تحت ذرائع واهية وحجج سخيفة لم تعد تنطلي على أحد.

إن ما تسعى إليه الحكومة الفاشية في إسرائيل لا علاقة له بإطلاق سراح الرهائن، ولا بالقضاء على حركة حماس كما تزعم، بل يرتبط بشكل مباشر بتبديد أي فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وذلك عبر إبادة الشعب الفلسطيني. وقد عبّر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مارك روبيو بوضوح أثناء زيارته إلى تل أبيب قبل يومين عن أن اتساع الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية يدفع إسرائيل إلى تبني سياسات ردعية متشددة.

إن تنامي رقعة الاعتراف بالدولة الفلسطينية في العالم يطيح لأول مرة بالسردية الإسرائيلية، ويسحب البساط من تحت أقدامها، لتغدو إسرائيل عارية أمام الرأي العام العالمي، عاجزة عن تسويق مظلوميتها الزائفة لتبرير احتلالها الوحشي وسياساتها العنصرية تجاه الشعب والأرض الفلسطينيين. وتحت ضغط الحركات الشعبية المتصاعدة واتساع عزلتها الدولية، لم يعد أمامها سوى العنف والبلطجة، مدعومة فقط من الولايات المتحدة الأمريكية ذات السجل الإجرامي المعروف في التاريخ الحديث ضد شعوب العالم.

إن قاطرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة تمضي على قدمٍ وساق، وإن ولادة دولة فلسطين، بوجود شعبها الصامد، ليست سوى مسألة وقت، ولن توقفها جرائم إسرائيل ولا سياساتها الوحشية.

إن الطريق الوحيد لوقف فظائع إسرائيل ووضع حد لمجازرها، سواء عبر القتل اليومي بالسلاح الغربي أو بسياسة التجويع والتشريد، هو تصعيد الحركة الاحتجاجية على المستوى العالمي، ولا سيما عبر مواقف عملية وموحدة للمنظمات والاتحادات العمالية لمواجهة ما يجري في غزة.

إن الجبهة العمالية الموحّدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني توجه نداءها إلى جميع المنظمات والاتحادات العمالية في العالم لتوسيع رقعة التضامن مع الشعب الفلسطيني بمختلف الأشكال، من أجل مواجهة سياسة الإبادة الجماعية ووقفها وإنهائها نهائياً.

عاشت دولة فلسطين مستقلة

العمال ومدوّنة الأحوال الشخصية الطائفية

سمير عادل

الصفحة الثانية

العمال ومدوّنة الأحوال الشخصية الطائفية

سمير عادل

لا يمكن للعمال أن يتخذوا موقفًا لا أباليًا إزاء المدوّنة الطائفية التي جرى تمريرها يوم ٢٧ آب ٢٠٢٥، لتصبح جزءًا من قانون الأحوال الشخصية، الذي يجيز تصنيف المواطن قبل كل شيء على أساس الدين والطائفة والجنس.

وإلى جانب ذلك، فإن هذه المدوّنة بقدر ما تحطّ من قيمة إنسانية المرأة، فإنها تحطّ أيضًا من القيمة الإنسانية للرجل. فإذا كانت المرأة، بموجب هذه المدوّنة، تُعامَل كجارية ويُسلب منها حقّ المساواة وتُعامَل وكأنها كائن من الدرجة الثانية، فإنها في الوقت ذاته تُحوّل الرجل إلى حيوان مفترس، همّه الوحيد إشباع رغباته الجنسية، تحرّكه الغريزة الحيوانية، ويتجوّل في المجتمع كما لو كان غابة يحكمها لا مجتمعًا إنسانيًا متساويًا.

إن العامل، في أي قطاع كان، صناعيًا أو خدميًا، لا يتقاضى أجره أو راتبه على أساس دينه أو طائفته. وفي المقابل فإن ربّ العمل، سواء كان مجلس إدارة أو رأسماليًا عراقيًا أو أجنبيًا، يوظّف ممثليه السياسيين في البرلمان والحكومة لتشريع القوانين التي تخدم مصالحه، وتحافظ على أرباحه، وتؤمّن حماية استغلاله بغطاء قانوني. وأي قانون لا يخدم هذه الطبقة البرجوازية لن يمرّ في البرلمان. إن أكثر ما يرعب هذه الطبقة هو وحدة العمال ووعيهم بمصالحهم المستقلة، ومن هذه الزاوية يجب على العمال أن ينظروا إلى هذه المدوّنة الطائفية. فهي ليست سوى خطة جهنمية لزرع إسفين طائفي بين صفوف العمال.

إن العمال، مهما اختلفت أديانهم ومذاهبهم، يخضعون جميعًا لنير الاستغلال ذاته. وإذا وعوا مكانتهم الاجتماعية كطبقة منتِجة تحرّك عجلة المجتمع وتزوّد الطبقة البرجوازية بـ"الأوكسجين" الذي تبني به سلطتها، عندها يستطيعون تحويل الجحيم الذي تغذّيه البرجوازية—جحيم الفساد والنهب والاستغلال، والعالم المقلوب الذي نعيش فيه—إلى جنّة يعيش فيها كل أفراد المجتمع بكرامة ومساواة.

إن سياسة التفرقة بين العمال، على أساس الدين والطائفة والقومية والعرق والجنس، هي أخطر الأسلحة التي تستخدمها هذه الطبقة الطفيلية عبر ممثليها السياسيين لضرب وحدة العمال. والمدوّنة الطائفية ليست إلا واحدًا من هذه الأسلحة. فلا يمكن لهذه الطبقة أن تسيطر على المجتمع وتُديم فسادها ونهبها واستمرارها في السلطة، إلا عبر تفتيته وإغراقه في تصنيفات وهمية ومزيفة: دينية وطائفية وقومية وعرقية و جندرية.

والمجتمع الممزّق يسهل ترويضه. ألسنا قد عشنا تجربة الحرب الأهلية بعد تفجيرات سامراء في شباط ٢٠٠٦؟ ألم تستهدف القاعدة مساطر العمال؟ ألم تقتل العصابات والمليشيات الطائفية العمال بدم بارد؟ هل سمع أحد أن قادة الحرب الطائفية (امراء الحرب) في البرلمان، الذين اتحدوا معًا لتمرير تلك القوانين المقيتة، قد خُطف أو قُتل أحد من أبنائهم على يد المليشيات السنية أو الشيعية، من جيش المهدي إلى العصابات المنبثقة عن القاعدة؟ إن استهداف العمال لم يكن إلا وسيلة لترويض المجتمع، ولنقل الصراع الطائفي إلى وعيه الاجتماعي.

وفوق ذلك، فإن هذه المدوّنة لا تفرّق فقط بين العمال على أساس الدين والطائفة، بل تزرع أيضًا التمييز بين الرجل العامل والمرأة العاملة، فتقوّض أسس المساواة بين العمال وتفتّت وحدتهم. ولا يمكن الحديث عن المساواة والحقوق العادلة للعمال دون مساواة المرأة العاملة وضمان حقوقها الكاملة.

وأخيرًا، فإن مسؤوليتنا نحن العمال أن نقف في الصفوف الأمامية للإطاحة بهذه المدوّنة الطائفية المقيتة؛ المدوّنة التي تتقيأ منها الرجعية والتعفّن والطائفية وكل أشكال التخلف. مدوّنة تنال من إنسانيتنا جميعًا، نساءً ورجالًا، وتشرّع لتفتيتنا كطبقة عاملة قبل تفتيت المجتمع، من أجل ديمومة سلطتهم ونظامهم الفاسد.

بوحدتنا نحن العمال، وبوعينا الطبقي، وحده يمكن أن نصنع عالم الحرية والمساواة. فلا حرية ولا مساواة في مجتمع يقوم على التصنيفات الطائفية أو أي تصنيفات أخرى زائفة.

زية والإمبريالية واقطابها وكتلها.

قمة شنغهاي: الوجه والمحتوى الجديد للأقطاب العالمية

نور بشير

تُعد قمة منظمة شنغهاي للتعاون، التي عُقدت في مدينة تيانجين الصينية خلال الفترة من ٣١ أغسطس إلى ١ سبتمبر، أكبر اجتماع للمنظمة منذ تأسيسها عام ٢٠٠١. وقد استضافت الصين هذه القمة للمرة الخامسة بين ٢٥ اجتماعًا عُقدوا حتى الآن، بمشاركة أكثر من ٢٥ رئيس دولة، بالإضافة إلى حضور ١٠ دول أخرى والأمين العام للأمم المتحدة.

على عكس اجتماعات المنظمة السابقة، لم يُنقل هذا الاجتماع في وسائل الإعلام كخبرٍ عادي فحسب، بل جرى تحليله من زوايا متعددة. ركّزت بعض الوسائل على الاستعراض العسكري الصيني وعظمته، بينما سلّط البعض الآخر الضوء على خطابات الرئيس شي جين بينغ ولقاءاته مع معظم رؤساء الدول، خاصةً لقاءاته مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس وزراء الهند ناريندرا مودي، والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون. فيما ركّزت تحليلات وسائل إعلام أخرى على بروز نظام عالمي جديد وعالم متعدد الأقطاب، وفشل الأحادية القطبية بقيادة أمريكا والغرب. والمثير للاهتمام أن العديد من المحللين والمفكرين البرجوازيين على المستوى العالمي تطرقوا إلى نهاية عالم أحادي القطب بقيادة أمريكا وظهور عالم متعدد الأقطاب.

هذه الزوايا التحليلية التي قدّمتها وسائل الإعلام تشكّل جزءًا من تغطية قمة شنغهاي وتحوي بعضًا من الحقيقة، إلا أنها لا تعالج القضية الرئيسية للقمة، ولا البرنامج والسياسة التي تتبعها الحكومة الصينية وقائدها، ولا ما يتبناه المشاركون من دول كبرى مثل روسيا والهند، وصولًا إلى دول مثل تركيا وإيران. بعبارة أخرى، لا تبرز هذه التحليلات النقطة المحورية للقمة التي عُقدت في عالمٍ متعدد الأقطاب، ولا توضّح أهداف واستراتيجيات روسيا والصين، وخاصة الصين.

قبل هذه القمة، برزت الصين كقوة اقتصادية وقطب رأسمالي كبير سيطر على حصة مهمة في السوق العالمية، وهي حقيقة لا ينكرها حتى منافسو الصين بما فيهم أمريكا. لكن الاستعراض العسكري الضخم خلال أيام القمة، بمناسبة ذكرى انتصار الصين، بحضور ٢٦ رئيس دولة، وعرضها لقوة عسكرية متطورة برّية وجوية وبحرية بأحدث الأسلحة والتقنيات، قدّم رسالة أخرى إلى العالم المتعدد الأقطاب.

وجّهت القمة والرئيس الصيني، من خلال الاستعراض الاقتصادي والسياسي والعسكري بمناسبة الذكرى الثمانين لانتصار الصين على اليابان في الحرب العالمية الثانية، رسالةً مفادها أن العالم المتعدد الأقطاب اليوم لا يقتصر على أمريكا وروسيا فحسب، بل هناك أقطاب أخرى آخذة في التشكل والبروز، والصين إحداها. فقد أثبتت الصين حضورها ليس كقوة اقتصادية فحسب، بل أيضًا كقوة عسكرية كبيرة. أي أن الصين قدّمت نفسها كقطب اقتصادي وسياسي وعسكري كبير، ليس لأمريكا وأوروبا فقط، بل أيضًا للدول المشاركة في

التتمة ص ٣

قمة شنغهاي: الوجه والمحتوى الجديد للأقطاب العالمية

نور بشير

القمة، بما فيها روسيا التي تُعرف كقطب منافس لأمريكا. وقد أظهرت الصين أنها حتى بين هذه الأقطاب المنافسة لأمريكا، تُعدّ الأقوى في إطار هذه القمة.

شكّلت هذه القمة إطارًا لجمع الدول المتحالفة والمتعاونة مع روسيا والصين في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، ليس فقط في إطار قوة اقتصادية عالمية، بل أيضًا في إطار قوة سياسية وعسكرية كبيرة. ولم يقتصر الأمر على الحلفاء، اعضاء منظمة شنغاي للتعاون أو الدول المنضوية في تحالف «بريكس» الاقتصادي، بل امتدّ إلى دول سعت أمريكا لإبعادها عن الصين، مثل روسيا والهند، اللتين حضرتا وشاهدتا الاستعراض الذي قدّمته الصين للعالم. والأكثر من ذلك، حتى دول مثل تركيا والبحرين ومصر، التي تربطها علاقات تقارب مع أمريكا وأوروبا، حضرت القمة.

لم يقتصر ظهور الصين في قمة شنغهاي على إثبات نهاية العالم أحادي القطب بقيادة أمريكا وبدء مرحلة التعددية القطبية، فالعالم وصل إلى هذه المرحلة منذ فترة، وأمريكا لم تعترف بذلك فحسب، بل سعت أيضًا لاحتلال مكانة بين هذه الأقطاب. بل كان الهدف أيضًا إظهار أن هذا العالم المتعدد الأقطاب يقوم على أساس عرض القوة والتسليح والسباق العسكري، واستمرار التهديدات التي قد تجرّ العالم إلى الاضطرابات والحروب والكوارث! يشكّل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي تحت سيطرة الرأسماليين الرجعيين والمعادين للإنسانية كابوسًا مرعبًا على المجتمع البشري.

كشفت قمة شنغهاي أن العالم اليوم يشهد جهودًا كبيرة من قبل الدول الامبريالية الرأسمالية الكبرى للظهور كأقطاب عالمية، حيث تسعى كل منها لتحقيق النفوذ العالمي والمشاركة في تشكيل وقيادة وتقسيم العالم وفق مصالحها.

أظهرت الصين، كقطب رأسمالي كبير، في تلك القمة أن القيادة العالمية لا تقتصر على توفير اقتصاد ضخم وضمان مكانة في عالم يتطور فيه الذكاء الاصطناعي والتقنية بشكل ملحوظ، بل يجب أن تقترن بقوة عسكرية كبيرة. وقد تجلّى ذلك بوضوح في مواجهة القطب المنافس المتمثل بأمريكا. عمليًا، لم يطالب شي جين بينغ فقط الدول المشاركة في القمة بالانضمام إلى هذا المسار، بل دعا دولًا أخرى إلى الإصرار على نقاطها المشتركة وحل خلافاتها، مظهرًا استعداد الصين الاقتصادي والسياسي والعسكري لذلك.

مرحلة ما بعد قمة شنغهاي هي مرحلة جمع قوى الأقطاب العالمية، وتعزيز صفوفها اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا. وفي مواجهة أمريكا، تتجه الصين وروسيا نحو الدول العربية والإسلامية، حيث تُظهر مجاملة للإسلام والدول الإسلامية، وتسعيان في إفريقيا حيث انسحبت العديد من الدول من تحت النفوذ الأمريكي والأوروبي وأصبح بعضها مقربًا من روسيا، مما يفتح الباب أمام دورة جديدة من عدم الاستقرار والتضليل على المجتمع البشري.

قلق ترامب من قمة شنغهاي واتهامه إياها بالتآمر ضد الولايات المتحدة يعكس قلق المؤسسة الحاكمة الأمريكية والبرجوازية الأمريكية من المكانة التي احتلتها الصين وأعداء أمريكا في تقسيم العالم، وكيف أخذوا مكان أمريكا! في المرحلة المقبلة، ستُعيد أمريكا النظر في موقعها وسياساتها، من خلال إظهار القوة والاستعداد لاستخدامها لمنع انهيارها وصعود أعدائها العالميين بما في ذلك تغيير اسم وزارة الدفاع إلى وزارة الحرب، حيث يقول ترامب: بسبب وضوح الوضع العالمي الحالي ذلك الاسم
. (أكثر ملاءمة)هو

هذه الأقطاب المتشكّلة – أمريكا وروسيا والصين، وصولًا إلى جهود الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وألمانيا وبريطانيا، التي هي في موقع أضعف وتعاني مشاكل داخلية – كلها كدول رأسمالية كبرى تهدف إلى صياغة العالم وتقسيمه لمصلحة الرأسماليين الطفيليين. والصين أيضًا ليست بمنأى عن المشاكل داخل هذه القمة، بدءًا من الخلافات بين الهند وباكستان، وصولًا إلى موقع وقيادة الصين أو روسيا داخل قمة شنغهاي.

لا يمكن للإنسانية أن تتوقع وضعًا أفضل للعالم في ظل النظام الرأسمالي الإمبريالي متعدد الأقطاب مقارنة بمراحل الأحادية أو الثنائية القطبية للكتل الإمبريالية السابقة. بل إن الصراع والتنافس بين الكتل الإمبريالية البرجوازية سيعرّض العالم والإنسانية أكثر من أي وقت مضى لمخاطر الكوارث والفقر والقمع وغياب العدالة. لذلك، رغم الوضع البائس الذي فرضته البرجوازية على الطبقة العاملة والحركة العمالية والشيوعية والإنسانية التحررية، ورغم هجماتها المتصاعدة على معيشة وحقوق وحريات الطبقة العاملة حتى في أحضان الديمقراطية البرجوازية، فإن الطبقة العاملة والإنسانية التحررية لم تستسلما، وتواصلان المقاومة وتصعيد النضال من أجل عالم أفضل وجدير بالإنسان في هذا العصر. إن التحركات التي جرت في أوروبا وأمريكا وحول العالم ضد عدوان إسرائيل المستمر هي رسالة مفادها أن الطبقة العاملة وحركتها والإنسانية التحررية مستعدة لتقوية ساحات نضالها للدفاع عن نفسها وصدّ اعتداءات البرجوازية والإمبريالية وأقطابها وكتلها.

إسرائيل «نجمة» الإرهاب «الحميد» في العالم الحر!

الآلاف من الأبرياء في فلسطين والمنطقة، جميع الجماعات الإرهابية مثل داعش، والنصرة، وبوكوحرام، والقاعدة، وطالبان، وغيرهم.بأفعالها في المنطقة، أثبتت إسرائيل للعالم أنها أداة تنفيذ أكثر السياسات الحربية والإرهابية تطرفًا في خدمة حكومات الرأسمالية العالمية المعاصرة. دولة تدار على يد مجموعة من القتلة المحترفين، بدعم ومشاركة القوى الغربية التي كانت دائمًا حليفًا وفيًا لتاريخها الحافل بالإرهاب والإجرام. إن هجوم إسرائيل على الدوحة لا يُظهر فقط انعدام أي التزام لدى إسرائيل وشركائها بالخطط الدبلوماسية لإنهاء الإبادة الجماعية والحرب في غزة، بل يكشف أيضًا عن المأزق الكامل الذي يعيشه الغرب حتى في التظاهر بمحاولة حل القضية الفلسطينية.

وفي العالم المتعدد الأقطاب اليوم، فإن إعلان نتنياهو الرسمي عن تحمُّل المسؤولية الكاملة عن قصف الدوحة، يُظهر مدى انهيار الفاشية الحاكمة في إسرائيل بعد تراجع موقعها كمراقب للغرب في المنطقة، مقارنةً بالعالم القديم ثنائي القطب (الغرب مقابل الشرق).

أما بيان حكومة ترامب، الذي تضمن «الأسف» لهذا الهجوم، واعترافه بأن العملية «لا تخدم لا استراتيجية إسرائيل ولا أمريكا»، فهو دليل على الضغوط داخل المؤسسة الحاكمة الأمريكية على ترامب للاعتراف بهذا الواقع، والسعي نحو إيجاد «حل موثوق» لوقف المزيد من تراجع مكانة أمريكا في الشرق الأوسط بأكمله.

لكن، الوقوف في وجه إسرائيل، وإرهابها العلني وجرائمها اليومية، هو مهمة المليارات من البشر الداعين للسلم ومحبي الإنسان في جميع أنحاء العالم. إنها مهمة الطبقة العاملة، والشعوب المحبة للحرية التي قالت «لا» لإسرائيل وجرائمها، وطالبت بمحاكمة حكامها المجرمين، كما طالبت بمحاسبة شركاء إسرائيل وداعمي إرهابها الرسمي في عواصم الدول الغربية. إن حركة «لا للتوحش والإبادة الإسرائيلية، نعم للدفاع عن الشعب الفلسطيني» التي وحّدت العالم، هي في الوقت نفسه حركة «لا للحرب والعسكرة، لا للفقر والهمجية، نعم لعالم حر، إنساني، ومتحضر».

حزب الحكمتي (الخط الرسمي)

١٠ ايلول ٢٠٢٥

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

العدوان الأمريكي على فنزويلا: بين ذريعة مكافحة المخدرات وأجندة الهيمنة العالمية

توما حميد

في مشهدٍ يستحضر أسوأ تقاليد الهيمنة الأمريكية في نصف الكرة الغربي، نشرت إدارة الرئيس دونالد ترامب أسطولاً حربياً مكوّناً من ثماني سفن، شملت طرّادات ومدمرات متطورة قادرة على إطلاق صواريخ «توماهوك»، بالإضافة إلى غواصة نووية وزوارق دورية وسفن خفر السواحل. حمل هذا الأسطول أكثر من ٤٥٠٠ جندي، وتمركز بالقرب من السواحل الفنزويلية. كانت الذريعة الرسمية التي أعلنها البنتاغون والإدارة الأمريكية «مكافحة تجارة المخدرات». لكن الوقائع والأحداث، مدعومةً بتاريخ طويل من التدخل، تكشف أن الهدف الحقيقي والأعمق هو محاولة قلب نظام الرئيس نيكولاس مادورو، وإسقاط أحد آخر المعاقل التي تدعي «الاشتراكية» و تتبنى نهجاً مناهضاً للهيمنة الأمريكية وموالياً لروسيا والصين وإيران في أمريكا اللاتينية، وإعادة فرض الهيمنة الأمريكية الإقليمية الكاملة.

الذريعة والجريمة: القتل تحت ستار مكافحة المخدرات

لم تتردد القوات الأمريكية في استخدام القوة المميتة. ففي هجوم على قاربين، قُتل ١١ شخصاً في القارب الأول و٣ في الثاني، كما تم توقيف سفينة صيد واعتقال طاقمها لثماني ساعات.

ورغم ادعاءات الحكومة الأمريكية، بما في ذلك الرئيس ترامب، بأن القاربين كانا يحملان مخدرات ويتجهان الى امريكا ، إلا أنها لم تقدم أي أدلة علنية تثبت تورط هؤلاء الأفراد في تجارة المخدرات، خاصة وأن القاربين كانا على بعد أكثر من ألف ميل من الولايات المتحدة ولا يمتلكان القدرة على إبحار هذه المسافة.

وحتى في حال التسليم جدلاً بصدق هذه الادعاءات، فإن قيام الولايات المتحدة بتنفيذ عمليات قتل خارج نطاق القضاء وخارج أراضيها أو مياهها الإقليمية، ودون إذن من دولة ذات سيادة، يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. إنه إما عمل حربي عدائي أو شكل من أشكال الإرهاب الدولي، حتى عندما يتم تغليفه بلغة قانونية زائفة. إن مجرد وصف الأفراد بـ»إرهابيي المخدرات» لا يمنح الحق بقتلهم في عرض البحر. كان بإمكان القوات الأمريكية توقيف من كان على متن القاربين وتقديمهم إلى العدالة.

أسطورة «كارتيل المخدرات الفنزويلي» والدور الحقيق للحلفاء

ان الادعاء الأمريكي بأن فنزويلا تمثل تهديداً مخدراتياً استثنائياً هو بناءٌ هشّ لا يقوم على أي وقائع موثوقة. فتقارير الأمم المتحدة نفسها تشير إلى أن دور فنزويلا في تجارة المخدرات العالمية هو دور هامشي وصغير. في المقابل، تُعد كولومبيا، الحليف الاستراتيجي الأقرب لواشنطن في المنطقة، المصدر الرئيسي للكوكايين في العالم، حيث يأتي منها ما يقارب ثلثي الإنتاج العالمي. ولطالما ارتبطت النخب الحاكمة في كولومبيا، مثل الرئيس الأسبق ألفارو أوريبي، وفي الإكوادور مثل الرئيس دانييل نوبوا، بفضائح تتعلق بعلاقات مع كارتيلات المخدرات وتهريبها. لقد كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حليفةً لأنظمة هي من بين أسوأ المتاجرين بالمخدرات في العالم، مما يفقدها أي مصداقية أخلاقية في ادعاءاتها.

معظم التقارير تؤكد أن الادعاءات الأمريكية بأن فنزويلا تستضيف كارتيلاً لتهريب المخدرات تديره الدولة (كارتيل دي لوس سوليس) أو أن رئيس البلاد مرتبط بكارتيلات مثل «ترين دي أرجوا» – الذي صنفته الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية – هي ادعاءات لا أساس لها من الصحة. كما يشكك الكثيرون بوجود «كارتيل دي لوس سوليس» أساساً ككيان حقيقي.

كما أن هناك خلطاً متعمداً في الخطاب الأمريكي بين الكوكايين ومخدر الفنتانيل المصنّع، الذي يتسبب في معظم الوفيات الناجمة عن الجرعات الزائدة في الولايات المتحدة. وتشير تقارير الحكومة الأمريكية نفسها إلى أن مصدر الفنتانيل هو بشكل أساسي المكسيك، وأن المواد الأولية لصناعته تأتي من الصين والهند، وليس من فنزويلا. والأكثر إثارة للصدمة، أن ٨٠-٩٠٪ من المحكوم عليهم بتهريب الفنتانيل إلى الولايات المتحدة هم من المواطنين الأمريكيين أنفسهم.

والسبب الأساسي لأزمة الإدمان في الولايات المتحدة هو صعوبة الأوضاع المعيشية للفرد الأمريكي وقرار شركات صناعة الأدوية تشجيع الإدمان من خلال الترويج لوصفات الأدوية المسكنة للألم القوية للمرضى دون مبرر طبي كافٍ.

الأسباب الجيوسياسية الحقيقية: مبدأ مونرو والهيمنة الإقليمية

السبب الجوهري للتوتر يعود إلى تطبيق «مبدأ مونرو» القديم، الذي يعتبر نصف الكرة الغربي «حديقة خلفية» للولايات المتحدة ويرفض تدخل القوى العظمى الأخرى فيه. لقد كان هذا المبدأ الأساس الذي تُبرر به واشنطن عدداً هائلاً من التدخلات الدموية والانقلابات، كما حدث في بنما وغرينادا وتشيلي سابقاً.

والآن، وبعد اعتراف أمريكا بانزياح عالم القطب الواحد وعدم قدرتها على الهيمنة المطلقة، تسعى إلى التركيز على مناطق نفوذها التقليدية مثل نصف الكرة الغربي، ومنع تحقيق الصين وروسيا موطئ قدم فيها. تمثل فنزويلا، بخلاف موبا باحتياطياتها النفطية الهائلة (الأكبر في العالم)، وموقعها الاستراتيجي القريب من قناة بنما وخطوط الملاحة الحيوية، وسكانها البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة، وجيشها القوي الذي يضم ٥٠٠ ألف فرد، تحدياً لهذه الهيمنة. خاصة أن فنزويلا قامت بتأميم نفطها عام ١٩٧٦، وسعت لبناء نموذج اقتصادي مستقل. إن استعادة السيطرة على النفط الفنزويلي سيمكن الشركات الأمريكية من التحكم في إمدادات النفط العالمية والتأثير في اقتصادات منافسيها مثل روسيا وإيران عند الحاجة.

لكن الخطر الأكبر في نظر واشنطن هو تحالف فنزويلا مع خصومها. إنها علاقة متعددة الأوجه:

١. التخلي عن الدولار: بدأت فنزويلا منذ ٢٠١٧ ببيع النفط للصين باليوان الصيني، مما يهدد هيمنة الدولار في التجارة العالمية.

٢. التعاون العسكري مع روسيا وإيران: هناك تعاون عسكري مع روسيا، بما في ذلك احتمال نشر صواريخ متطورة على الأراضي الفنزويلية. كما يوجد تعاون مع إيران على تطوير وتصنيع الطائرات المسيرة. الهدف الأمريكي هو إزالة هذا النفوذ من «حديقتها الخلفية».

٣. إسقاط النموذج المناهض للهيمنة: تعتبر فنزويلا حجر الزاوية في المشروع القومي المناهض للهيمنة في أمريكا اللاتينية. إسقاط نظام مادورو سيرسل رسالة قوية لكل الأنظمة المماثلة في المنطقة، خاصة في خضم المنافسة الاستراتيجية مع الصين، ويهدف إلى عزل هذه الدول ومنعها من بناء تحالفات مع بكين وموسكو.

الفشل في تحقيق الأهداف واللجوء إلى التصعيد العسكري

حاولت الولايات المتحدة لعقود، منذ انتخاب هوغو شافيز في ١٩٩٨، قلب النظام في فنزويلا عبر وسائل متعددة. في ٢٠١٥، أعلن باراك أوباما أن فنزويلا تشكل «تهديداً غير عادي وغير مألوف» للأمن القومي الأمريكي، مهدداً الطريق لفرض عقوبات وحصار اقتصادي وحشي. وسع ترامب هذا الحصار في ٢٠١٧، وكان له تأثير مدمر: وفقاً للمفوضية الأممية، فقدت فنزويلا ٩٩٪ من إيراداتها الحكومية، مما تسبب في هجرة أكثر من ٧ ملايين فنزويلي.

ولكن الحصار فشل في إسقاط النظام. لذلك، عادت واشنطن إلى استراتيجيتها القديمة: التهديد العسكري المباشر. إن نشر أسطول قادر على القصف الصاروخي (توماهوك) واستخدام قوات خاصة ليس أداة لمكافحة المخدرات؛ إنه أداة حرب. تصريحات مسؤولين مثل وزير الدفاع السابق مارك إسبر، الذي ذكر أن واشنطن تدرس «خيارات عسكرية مباشرة»، تؤكد هذه النية. إن حجم هذه القوة يجعل الغزو البري أمراً مستبعداً، لكنها قادرة على شن هجمات صاروخية ضد القيادة الفنزويلية والمراكز الحساسة، أو ممارسة ضغط عسكري مستمر لاستنزاف البلاد وتحريض المعارضة على قلب النظام وخاصة ان مادورو اعلن حشد ٤,٥ مليون شخص لمواجهة اي تدخل عسكري.

الخلاصة: الهيمنة فوق القانون

العدوان الأمريكي على فنزويلا هو فصل جديد في سردية الهيمنة الأمريكية الطويلة. إنه ليس دفاعاً عن الشعب الأمريكي من المخدرات، بل هو هجوم على سيادة دولة أخرى ومحاولة صريحة لقلب نظامها.

التناقض هنا صارخ: كيف تدعي الإدارة الأمريكية أنها أمنت حدودها بشكل محكم وأن الهجرة غير الشرعية انخفضت بنسبة ٩٩,٩٪، بينما تتهم في نفس الوقت فنزويلا بإغراق أمريكا بالمخدرات؟

ان الهدف واضح: إسقاط نظام مادورو، وتمكين السيطرة على النفط الفنزويلي لتحقيق أهداف جيوسياسية واقتصادية، وإزالة النفوذ المنافس، وإعادة فنزويلا إلى الحظيرة الخاضعة. إنه صراع من أجل الهيمنة، حيث تكون حياة الأبرياء والقيم الإنسانية وحتى القانون الدولي البرجوازي مجرد خسائر جانبية مقبولة في طريق تحقيق «المصالح القومية» الأمريكية، كما تُعرّفها الطبقة الحاكمة في واشنطن.

إن تغيير اسم «وزارة الدفاع» إلى «وزارة الحرب» في مثل هذه السياقات ليس مجرد لعبة ، بل هو اعتراف ضمني بطبيعة هذه الأفعال التي يمكن تصنيفها كجرائم حرب. إن اتهام الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بالارتباط بالعصابات وتوجيه اتهامات له بتهريب المخدرات ورصد مكافأة ضخمة مقابل رأسه، هو ليس إجراءً قضائياً، بل هو تكتيكٌ من تكتيكات المافيا السياسية.